الدكتور زروتي الطيب
أستاذ القانون الدولي الخاص بجامعة الجزائر.

القانون الدولي الخاص الجزائري

مقارنا بالقوانين العربية

الجزء الأول

تنازع القوانين

مطبعة الكاهنة
سنة 2000
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف.

الفهرس

مقدمة 01
الباب التمهيدي : المعطيات الأساسية للقانون الدولي الخاص. 04
الفصل الأول : التعريف بالقانون الدولي الخاص. 04
المبحث الأول : تعريف القانون الدولي الخاص وعلاقته بفروع القوانين الأخرى. 05
1- تعريف القانون الدولي الخاص . 05
2-علاقة القانون الدولي الخاص بفروع القوانين الأخرى 06
المبحث الثاني : التطور التاريخي للقانون الدولي الخاص. 09
أولا : في القوانين القديمة. 09
ثانيا : في الشريعة الإسلامية. 12
ثالثا : في القرون الوسطى. 15
المبحث الثالث : نطاق القانون الدولي الخاص. 17
أولا : تنازع القوانين. 17
ثانيا : تنازع الاختصاص القضائي الدولي. 19
ثالثا : مركز الأجانب. 20
رابعا : آثار الأحكام الأجنبية. 21
خامسا : الموطن والجنسية. 21
المبحث الرابع : طبيعة القانون الدولي الخاص . 23
أولا : الصفة الدولية أو الوطنية للقانون الدولي الخاص. 24
ثانيا : الصفة العامة أو الخاصة للقانون الدولي الخاص. 27
الفصل الثاني : مصادر القانون الدولي الخاص . 30
المبحث الأول : المعاهدات. 31
1- التعرض بين المعاهدة والقانون الداخلي 35
موقف المشرع الجزائري من التعارض السابق. 36
2-تقسيم المعاهدات. 38
المبحث الثاني: التشريع 40
المبحث الثالث : العرف 42
المبحث الرابع : القضاء 43
الباب الأول : ماهية تنازع القوانين . 46
الفصل الأول : المقصود بتنازع القوانين 47

المبحث الأول : وجود علاقة قانونية ذات عنصر أجنبي. 47
المبحث الثاني : أن يفسح المشرع المجال لتطبيق القانون الأجنبي. 48
المبحث الثالث : تزاحم قوانين متعارضة لحكم العلاقة القانونية. 49
الفصل الثاني : التطور التاريخي لتنازع القوانين. 52
المبحث الأول: المدارس القديمة. 52
1- المدرسة الإيطالية القديمة. 52
2- المدرسة الفرنسية القديمة. 54
3- المدرسة الهولندية. 57
المبحث الثاني : النظريات الحديثة . 60
1- مذهب سافيني. 60
2- مذهب مانشيني. 63
3- الفقيه بييه. 65
4- فقه دي فاري سومير. 68
5- الفقيه بارتان. 69
6- فقه نبوابيه 70
الفصل الثالث : مناهج تنازع القوانين. 72
المبحث الأول: المنهج التقليدي القائم على الإسناد. 73
المطلب الأول: خصائص منهج الإسناد. 73
المطلب الثاني: مآخذ نظام الإسناد. 74
المبحث الثاني: منهج القواعد الموضوعية. 75
المطلب الأول: القواعد الموضوعية ذات الأصل الوطني. 76
المطلب الثاني: القواعد الموضوعية ذات المصدر الدولي. 77
أولا: القواعد الاتفاقية. 77
ثانيا: قواعد القانون التلقائي. 78
ثالثا: القواعد التي قررها الاجتهاد القضائي. 78
المبحث الثالث: منهج القوانين ذات التطبيق المباشر. 79
المبحث الرابع: منهج الملاءمة الأمريكي. 82
المطلب الأول: منهج كيفرز في البحث عن العدالة. 82
المطلب الثاني: منهج كيري في تنازع المصالح. 84
الفصل الرابع: طريقة أعمال قواعد الإسناد. 87
المبحث الأول: التكييف. 88

المطلب الأول: موقف القضاء الفرنسي من التكييف. 91
المطلب الثاني : موقف الفقه من التكييف. 91
الرأي الأول: إسناد التكييف إلى القانون الذي يحكم النزاع. 94
الرأي الثاني: إخضاع التكييف لقانون القاضي. 96
الرأي الثالث: إخضاع التكييف لقانون القاضي والقانون الأجنبي المختص معا. 98
الرأي الرابع: إجراء التكييف وفقا للقانون المقارن. 99
المطلب الثالث: موقف التشريع المقارن من التكييف 100
ملاحظات ختامية بشان التكييف. 100
المبحث الثاني: الإحالة . 102
تعريف الإحالة وصورها . 102
المطلب الأول: موقف القضاء من الإحالة. 105
المطلب الثاني: موقف الفقه من الإحالة. 108
أولا: أنصار الإحالة. 108
ثانيا: معارضو الإحالة. 109
ثالثا: بدائل الإحالة. 110
المطلب الثالث: موقف القانون المقارن من الإحالة. 114
المبحث الثالث: التنازع المتحرك. 116
المطلب الأول: الأخذ بفكرة الحقوق المكتسبة. 117
المطلب الثاني: قياس التنازع المتحرك على التنازع الزمني. 121
الباب الثاني: حلول تنازع القوانين. 125
الفصل الأول: الدراسة التطبيقية لقواعد الإسناد. 126
المبحث الأول: الأحوال الشخصية ونطاقها. 126
المطلب الأول: المقصود بالقانون الشخصي. 126
حجج أنصار قانون الجنسية. 126
حجج أنصار قانون الموطن. 126
المفاضلة بين الأساسين. 128
صعوبات تحديد قانون الجنسية. 131
المطلب الثاني : نطاق الأحوال الشخصية. 134
الفرع الأول: الحالة. 136
الفرع الثاني: الأهلية. 139

خضوع أهلية الأداء لقانون الجنسية في الدول العربية. 141
الأهليات الخاصة وحالات عدم الأهلية. 141
إسناد الأهلية لقانون القاضي بدلا من القانون الشخصي استثناء. 144
النظم الخاصة بحماية عديمي الأهلية وناقصيها. 146
الفرع الثالث: الروابط العائلية. 147
البند الأول: الزواج. 147
أولا: القانون المختص بانعقاد الزواج. 149
الشروط الموضوعية للزواج. 149
اختصاص القانون الجزائري وحده متى كان أحد الزوجين جزائريا عند إبرام الزواج. 151
الشروط الشكلية للزواج. 153
ثانيا: آثار الزواج. 159
1- الآثار الشخصية للزواج. 159
2- آثار الزواج المالية. 164
القانون المختص ببطلان الزواج وآثار الزواج الباطل . 166
ثالثا: انحلال الزواج. 167
القانون المختص بانحلال الزواج. 168
موقف القانون الجزائري .
رابعا : النظام العام والقانون المختص بالزواج. 174
البند الثاني: العلاقة بين الأصول والفروع. 176
1- البنوة والنسب. 176
2- التبني والكفالة. 179
البند الثالث: العلاقة بين الأقارب. 180
الفرع الرابع: الهبة والميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة لما بعد الموت. 182
أولا: الهبة. 182
ثانيا: الميراث. 183
اختصاص قانون جنسية المورث وقت الوفاة. 184
حكم التركة التي لا وارث لها. 185
ثالثا: الوصية وسائر التصرفات المضافة لما بعد الموت. 186

المبحث الثاني: القانون الواجب التطبيق على المال. 190
المطلب الأول: القانون المطبق على العقار. 190
المطلب الثاني: القانون المطبق على المنقول. 195
1- المنقولات المادية. 196
2- المنقولات المعنوية. 196
المبحث الثالث: القانون الواجب التطبيق على الوقائع القانونية. 201
- مبررات تطبيق القانون المحلي. 201
- نظرية القانون الملائم. 203
- تحديد القانون المحلي. 207
- نطاق تطبيق القانون المحلي 209
المبحث الرابع: القانون الذي يحكم التصرفات الإراديه. 211
المطلب الأول: شكل التصرفات الإرادية. 211
خضوع شكل التصرف لقانون محل إبرامه. 211
الشكل الخاضع لقانون محل الإبرام. 214
المطلب الثاني: موضوع التصرفات القانونية. 217
1- المقصود بقانون الإرادة. 217
2- قانون محل الإبرام. 220
مجال قانون الإرادة. 221
التقطيع الجزئي لقانون الإرادة. 221
التقطيع الكلي لقانون الإرادة. 225
مسألة توطين أو تدويل العقد الدولي. 227
الفصل الثالث: القانون الأجنبي الواجب التطبيق أمام القاضي الوطني. 229
المبحث الأول: أساس تطبيق القانون الأجنبي. 229
المبحث الثاني: مضمون القانون الأجنبي وإثباته. 231
المبحث الثالث: رقابة محكمة القانون للقانون الأجنبي. 236
الفصل الرابع: حالات استبعاد القانون الأجنبي. 239
المبحث الأول: استبعاد القانون الأجنبي لمخالفته للنظام العام. 240
-مفهوم الدفع بالنظام العام. 240
-النظام العام وقواعد الإسناد. 243
-النظام العام والقوانين ذات التطبيق الخاص . 245
-شروط الدفع بالنظام العام. 250

-آثار الدفع بالنظام العام. 252
المبحث الثاني: الدفع بالغش نحو القانون. 259
-التعريف بالغش نحو القانون. 259
شروط الدفع بالغش نحو القانون . 261
مقارنة الغش نحو القانون بالنظام العام. 269
آثار الدفع بالغش نحو القانون . 269

قائمة المراجع : 272
باللغة العربية. 272
باللغة الفرنسية. 274
الفهرس: 276